

الفصل الثاني القطاع العام

بعد فشل النظامين الرأسمالي والاشتراكي برز نظام عمل جديد، هو نظام القطاع العام، لا يبحث عن جذور له في فلسفات النظم السابقة، وإنما يعتمد على الواقع العملي في التنظير والتخطيط. وهو لا يبحث في أكثر من تحقيق النفع واجتناب الضرر ليعتبر أن ذلك الحق، دون البحث في خلفية فلسفية أو الالتزام بثوابت معينة. وهذا ما انتهت إليه أمريكا وفلسفته بما يسمى «البراجماتزم» أو «الذرائع»، وانطلقت إليه روسيا على يد «جورباتشوف» في أواخر الثمانيات باسم البروستورويكا.

والدارس للواقع العالمي يجد أن الموقف الفكري للاشتراكية تراجع مقتربا من الرأسمالية بإباحته الملكية واعتماده على الضرائب، والموقف الرأسمالي يقترب من الاشتراكية بزيادة دور الدولة بالتأميم والاستثمار والإنفاق.

وهنا نقف على مشارف نظام اقتصادي مشترك وإن اختلفت درجته بين الرأسمالية والاشتراكية والقطاع العام.

والاشتراكية بشكلها النظرى انتهت اليوم. فقد عادت روسيا إلى الملكية الفردية على حذر، وأصبحت الضرائب والفوائد جزءاً رئيسياً من إيراداتها. فقد جاء في الدستور السوفيتي من زمن في المادة العاشرة (إن حق الملكية الشخصية للمواطنين في دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم في مساكنهم واقتصاديات بيتهم الإضافية وفي الحاجات والأدوات المنزلية، وفي الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والراحة، وكذلك حقهم في إرث الملكية الشخصية حق مصون بموجب القانون). وفي المواد ١٠،٩،٧ من الدستور السوفيتي نظمت الملكية الخاصة. فللصانع غير الأجير كصانع الأحذية مثلاً حق في تملك وسائل الانتاج وثمرات عمله بشرط عدم استغلال عمال أجراء. وأيضاً للمزارع الحق في تملك المواشي والطيور والأدوات الزراعية البسيطة ومنتجات حقله ومنزل للسكن والأدوات المنزلية، مع ملاحظة أن الأرض المقام عليها السكن والأرض الزراعية ملك للدولة وليس له فيها إلا حق المنفعة، والمدخرات لا يستطيع الأفراد

ستغلالتها إلا في الاستهلاك أو إبداعها في بنوك التوفير أو استثمارها في قروض لدولة^(١٣) وحق الإرث معترف به في مختلف صور تلك الملكيات الخاصة .

وأخيراً عاد جورباتشوف كما رأينا إلى نظام السوق والملكية الخاصة من أوسع الأبواب .

ولم تسفر زيادة أهمية القطاع العام عن اختفاء الضرائب بل على العكس فقد أصبحت أداة هامة لتحويل الجزء الأكبر من إيرادات المشروع إلى الدولة - وإن أنكر البعض على هذه الأداة صفة الضريبة - ولعل الإبقاء عليها يرجع إلى العديد من الأسباب، ومنها وجود قطاعات اقتصادية متعددة تختلف في درجة تشريكها وفي درجة ارتباطها بميزانية الدولة، بالإضافة إلى اتجاه هذه الدول إلى منح المزيد من السلطات للوحدات الاقتصادية، هذا مع تعذر الاعتماد كلية في التخطيط على نظام الأسعار وحده .

ولكن الاتجاهات العكسية للاشتراكية من إباحة التمييز بين الدخل والسماح للملكية الخاصة والاتجاه إلى اللامركزية زاد من دور الضريبة في البنية الاقتصادية حتى وصلت إلى ضريبة على رأس المال الثابت سنة ١٩٦٥ في الاتحاد السوفيتي ضارين عرض الحائط بأصول النظرية التي ترى أنه عقيم وأن القيمة كلها للعمل .

وبينما نجد الضرائب على الدخل لا تمثل في الاتحاد السوفيتي إلا ٧٪ فقط من الإيرادات الضريبية، نجد الضرائب على الإنفاق تصل إلى ٨٠٪ في موازنة سنة ١٩٦٧ .

كذلك أيضا لم يتلاش نظام الاقتراض من الجماهير، ولم يكن من الغريب أن نرى في شوارع موسكو دعوة مفتوحة لإقراض الدولة بفائدة، وقد كانوا يعتبرونها سرقة وجزء من فائض القيمة .

والقطاع الأكبر من القروض الخارجية من الدول الرأسمالية وغالبا ما تتم لأسباب سياسية، كما هو الوضع بالنسبة ليوغوسلافيا التي بدأت في المرحلة الأخيرة نتيجة للتقارب بين كلا المعسكرين . وليس من المستغرب أن تكون روسيا في مقدمة الدول المدينة حيث بلغت ديونها ٢٣ بليون دولار سنة ١٩٨٣ م .

(١٣) القانون الدستوري والنظم السياسية د - عبد الحميد متون - د / حسن عصفور ، د / محسن خليل - ص ١٤٨ ، ١٤٩ منشأة المعارف الاسكندرية سنة ١٩٧٦ .

والرأسمالية تعد الحرب العالمية الأولى، نهاية لمرحلة النظام الحر، وبداية لمرحلة جديدة تتميز أساساً بازدياد وظائف الدولة التي بلغت مداها في خلال الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها، إلا أن تدخل الدولة كان قليلاً في البدء، وكان القصد منه هو تحويل مطالب الحرب المتزايدة والاستجابة المحدودة لعلاج المظالم الاجتماعية كإعانة المتعطلين، ومساعدة الشركات للخروج من الأزمات، والتوسع في الخدمات تحت ضغط الحاجة.

وقد أدى هذا التدخل إلى زيادة حجم الميزانيات أى إلى زيادة النفقات والأعباء المالية. مما أدى إلى زيادة الضرائب والالتجاء إلى القروض.

ثم خرج العالم عن نظام الذهب - عدا أمريكا^(١٤) - وأخذ في الحصول على مورد من إصدار كميات من الأوراق النقدية الإلزامية، وهذا ما يسمى بالإنفاق بالعجز.

ولقد كانت السياسة المالية للدولة محدودة من قبل، لا تتدخل إلا عند الضرورة، حتى كانت أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣١ م وأصابت البطالة الأعداد الهائلة من العمال نتيجة لزيادة الاحتكارات وإفقار جماهير الناس ونهم البنوك في الحصول على الربا بزيادة إصدار الائتمان، والإقراض بدون مقابل من الأرصدة الجارية اعتماداً على عادة السحب لأصحاب الودائع الجارية. وبدلاً من أن تعالج الداء لأصلي من ممارسة الحرام بمنع الربا والاحتكار، زادت الدولة تدخلها بالنفقات بحجة تنشيط الطلب الفعال عن طريق الإنفاق بالعجز.

فلقد انتقد «كينز» قانون «ساي» للأسواق لأنه يتجاهل جانب الطلب بزعم أن العرض يخلقه دائماً. ومن ثم كان في الإمكان ظهور البطالة، لإجبارية وانتشار الكساد، وحمل على «فلسفة اليد الخفية» مؤكداً وجود التعارض بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة.

ونظراً لأن الفرد ليس دائماً في سلوكه الاقتصادي على درجة من الرشاد تمنعه من الخطأ كما ادعى الكلاسيك، كان على الدولة واجب التدخل لعلاج الخلل وسد الثغرة.

(١٤) خرجت عن نظام الذهب سنة ١٩٧٣

ومن هنا جاء كينز بعد الكساد الكبير بمبدأ « مرونة الميزانية Flexible Budget » ويقوم على أنه يمكن القضاء على البطالة عن طريق التمويل بالعجز لتمويل الزيادة في النفقات العامة مما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي. والعكس في حالة التضخم يمكن الحد من الإنفاق بزيادة الضرائب مما يحد من الطلب الكلي حتى يساوى العرض الكلي.

ثم جاء « هانسن » رافضاً مبدأ الحياد المالى داعياً إلى مبدأ المالية المعوضة أو الوظيفية.

ويحدد « مسجراف Musgrave » أسس المالية التعويضية فيما يلي :

- ١ - إذا سادت البطالة الإجبارية. يزداد مستوى الطلب ليرفع الإنفاق الكلي إلى الحد الذى يصل بحجم الإنتاج إلى مستوى العمالة الكاملة.
- ٢ - إذا ساد التضخم ينقص مستوى الطلب وينقص الإنفاق الكلي إلى قيمة الناتج، مقاساً بالأسعار الجارية لا الأسعار المتزايدة.
- ٣ - إذا سادت العمالة الكاملة وبقي مستوى الأسعار يحتفظ بمستوى الإنفاق النقدي الكلي لمنع البطالة والتضخم.

ومن أهداف المالية العامة :

- ١ - توفير السلع الاجتماعية أو العملية التى يقسم فيها استعمال الموارد بين السلع الخاصة والسلع العامة. أو ما يسمى بمعامل تخصيص الموارد.
- ٢ - العدالة فى توزيع الدخل والثروة وهو ما يسمى بمعامل التوزيع.
- ٣ - استخدام الموازنة لتحقيق أكبر قدر من العمالة ودرجة معقولة من ثبات مستوى الأسعار، ومعدل سليم لنمو الاقتصاد، وهو ما يسمى بمعامل الاستقرار^(١٥).

ويتحدث البنك الدولى عن هذه الظاهرة فيقول :

ومنذ الحرب العالمية الثانية وكثير من اقتصادى التنمية وراسمى سياستها يؤكدون الأهمية المتنامية للقطاع العام باعتبارها عنصراً طبيعياً بل ضرورياً للتنمية. فعلى الحكومات فيما يمكن أن يسمى بوجهة نظر (المصلحة العامة) أن تتدخل لترعى

(15) Public Finance In Theory and Practice, R.A. Musgrave, P.B. Musgrave, Op. Cit. pp. 6,23.

التنمية، ذلك أن التفاعل غير المقيد للعناصر الخاصة لا يحقق أهداف الكفاءة، والنمو والاستقرار على نطاق الاقتصاد كله، والتخفيف من حدة الفاقة.

ووفقا لهذا الرأي، فإن الأسواق الحرة تقصر عن توفير السلع (العامة) مثل الدفاع الوطنى، والقانون والنظام، والتعليم الابتدائى، والخدمات الصحية الأولية والبنية الأساسية، والبحث والتنمية. وهى سلع تعود على الناس بمنافع تتجاوز تلك التى تعود على المنتجين أو المستهلكين، وبالمثل فإن الأسواق يمكن أن تؤدي إلى إنتاج فيض من السلع تفرض من التكاليف ما يتجاوز التكاليف التى تحملها المنتج: كتكاليف اكتظاظ حركة المرور، والتلوث، ونضوب الموارد الطبيعية،... الخ. يضاف إلى ذلك أن قيام الاحتكارات، والافتقار إلى أسواق متطورة تطورا تاما (ولاسيما أسواق رؤوس الأموال والتأمين). ووجود ثغرات فى توفير المعلومات ربما أدت إلى تخصيص غير كفو للموارد وعلت معدلات للاذخار والاستثمار تقل عن الحد الأمثل.

ومن هنا فإن آلية السوق قد تتمخض عن نمو غير كاف وأوجه خلل فى الموازين على نطاق الاقتصاد كله، مثل أوجه عجز ميزان المدفوعات والبطالة. وبناء على وجهة نظر المصلحة العامة، فإن حالات الإخفاق من جانب السوق تحتاج إلى تصحيح من ناحية الحكومات من خلال التوفير العام للسلع والخدمات، والادخار والاستثمار العام، ومن خلال الضرائب والدعم واللوائح التنظيمية.

وهذا النهج يحتفظ للحكومة بمكان خاص، فى التأثير على توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفاقة. ويجادل البعض بأن حدوث الفقر الذى تقرره السوق هو أمر لا يتسم دائما بالعدالة أو بالسلامة، ولهذا يجوز للحكومة بل ينبغى لها أن تتدخل، وهى قد تفعل هذا من خلال قدر من الضرائب التصاعدية، ومن خلال إنفاق للمصروفات هدفه الوصول إلى الفقير. وكثيرا ما تعد الحكومات برامج خاصة بالفاقة للاطمئنان إلى أن فى وسع الفقراء أن يستهلكوا حذا أدنى من سلع «جديرة» معينة مثل المواد الغذائية أو المأوى^(١٦).

ولهذا أصبحت أهداف الدولة ليست قاصرة (كما يبين الفكر الكلاسيكى) على المحافظة على الأمن والنظام، ولكن هدفها علاج التقلبات وتحقيق العمالة وفق برامج استثمارية، وتخطيط وتوزيع الدخل يقلل من عدم المساواة ويحقق العدالة الاجتماعية.

(١٦) تقرير عن التنمية فى العالم سنة ١٩٨٨ ص ٦١-٦٦ البنك الدولى مطابع الأمم التجارية.

وقد نتج عن ازدياد نشاط الدولة وتعدد أوجهه، أن اتسع نطاق علم المالية العامة فأصبح أداة طيعة في يد الدولة، لتحقيق أهدافها، ولم يعد دوره قاصراً على تغطية نفقات الدولة وتوزيع العبء بين المواطنين، ولكن أصبحت مهمته إلى جانب ذلك التدخل والمساهمة في تحقيق الأهداف الجديدة.

يقول مسجريف: (في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر من ٢٥٪ من الناتج الكلي يشتري من ميزانية الدولة وثالث الدخل الكلي يجمع في ضرائب. ورغم ضخامة النسبة فإنها أقل من أوروبا الغربية حيث حصة الدولة الاقتصادية من النشاط الاقتصادي أكبر... وتلعب المشروعات العامة دوراً كبيراً في أوروبا الغربية برغم أنها محدودة الأهمية في أمريكا. والاقتصاد الرأسمالي الجديد هو نظام خليط من القطاع العام والقطاع الخاص التي تتقاطع قوتها في شكل تكاملي. والنظام الاقتصادي يمكن النظر إليه لا على أساس أنه عام ولا على أساس أنه خاص بل خليط من القطاعين)^(١٧).

وتعريف المالية العامة في نظام القطاع العام هو:
(العلم الذي يدرس نشاط الاقتصاد العام أو بمعنى آخر: بأنها العلم الذي يهتم بدراسة المبادئ التي تحكم نشاط الدولة ووسائلها لإشباع الحاجات العامة، وآثار هذا النشاط على الاقتصاد القومي).

تجربة القطاع العام في مصر:
لقد ظهر هذا القطاع في الستينيات بعد تبني النظام الاشتراكي في مصر، وظل حتى الآن. ولم تفلح سياسة الانفتاح في تغيير هذا النمط الذي يعتبر حقيقة من المظاهر الرئيسية للركود والتخلف الاقتصادي.

وقد احتاج هذا القطاع إلى شبكة معقدة من الوزارات والمؤسسات والأجهزة والهيئات والمصالح والإدارات منها:

٣٣ وزارة تغطي كافة القطاعات والأنشطة، ٧٤ جهازاً أو إدارة أو مصلحة حكومية، ٦٧ هيئة عامة خدمية، ٥١ هيئة عامة اقتصادية، ٢٣٤ وحدة وإدارة تابعة للمحليات وتضم هذه الشبكة حوالي ٤ مليون موظف أكثر من ١/٣ القوة العاملة، وشبكة ضخمة من المنشآت تصل إلى ٤٠٠ منشأة، منها الربع في قطاع الصناعة

(17) R.A. Musgrave, P.B. Musgrave Op. Cit. pp. 4.

وحده. وتضم حوالي ١,٣ مليون من العاملين، وتبلغ قيمة أصولها أكثر من مائة مليار جنيه، وتشرف عليها حوالي ٣٠ هيئة عامة تابعة للوزارات القطاعية المختلفة. هذا فضلا عن قيام الحكومة بتسويق الحاصلات الزراعية الرئيسية بأسعار تحددها ولا علاقة لها بأسعار السوق وهو دون غيره المخصص بإمداد القطاع الزراعي بالائتمان والبذور والسماد والكيماويات والآلات الزراعية^(١٨).

ويمثل القطاع العام ١٠٠٪ من تجارة الجملة في السلع الرئيسية و ١٠٠٪ من أعمال التأمين و ٩٠٪ من أعمال المصارف وأغلب قطاع المقاولات والمواصلات. وقد مثل القطاع العام ٧٥٪ من جملة الاستثمارات في الخطة ١٩٨٧/١٩٨٢ م. كما مثل ٨٦٪ من حجم الصادرات، وأكبر حصة منها للبتروك. وتمثل شركات القطاع العام ٣٠٪ من إجمالي الناتج القومي و ٧٠٪ من الناتج الصناعي.

ويرى البعض أنه إذا حللنا رقم حجم الاستثمارات ونظرنا إليه بدقة - بعد استبعاد الاستثمارات في شركات البترول والجهاز المصرفي وقطاع النقل البحري وقناة السويس - نجد العائد يقل عن ١٪^(١٩).

ولقد استخدم البنك الدولي في دراسة لصناعة المصرية طريقة معروفة باسم التكلفة الحقيقية للموارد Domestic Resource Cost Method على مائتي شركة عامة، وانتهى إلى أن القيمة المضافة في نسبة كبيرة من هذه الشركات إما شديدة الانخفاض أو سلبية^(٢٠).

وللجهاز المركزي للمحاسبات تقدير آخر في الجدول التالي، حيث يوضح أن جملة إيرادات هيئات القطاع العام عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ من حصتها في أرباح الشركات التابعة ومقابل الاشراف والإدارة نحو ٣٤٨,٥ مليون جنيه بنسبة

(١٨) مدى تطور العلاقة بين إرادة الدولة وإدارة المنشأة. د / عبدالعزیز الشربيني ص ٤٠٣ المؤتمر الخامس والعشرون لجامعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا. نوفمبر سنة ١٩٨٩ م.

(١٩) القطاع الخاص والتنمية. د. فؤاد سلطان ص ١١٤ المؤتمر السوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا سنة ١٩٨٧. والواقع الفعل لشركات القطاع العام. د. حسني حافظ عبدالرحمن أهرام ١٥/٦/١٩٩٠

(٢٠) الأهرام الاقتصادي ٢٧/٢/١٩٨٩ عرض تقرير بدوة صندوق النقد العربي بمشاركة صندوق النقد الدولي في ديسمبر سنة ١٩٨٨ م.

إجمالية نحو ٦٪ من جملة استثمارات تلك الهيئات^(٢١) والبالغ قدره ٥٦٣٨,٠ مليون جنيه. ويوضح ذلك البيان التالي :

النسبة	جملة العائد	خدمة الإشراف	الحصة في ارباع الشركات	الاستثمارات المالية	القطاع
٪٣	١٦٢٢٨	١٤٣١	١٤٧٩٧	٥١٣٩٥.	قطاع الزراعة والرعي
٪٥	١٣٧٨٣٥	١٨٦.١	١١٩٢٣٤	٢٦٥٩٨٢١	قطاع الصناعة
٪٢	٢٤٤٤	٢٤٣	٢٢.١	١.٨.٣٥	قطاع الكهرباء والطاقة
٪١٣	٣٩٤٥٦	١١٥.١	٢٧٩٥٥	٣١١٧٦٦	قطاع النقل والمرافق
٪١٥	٣٣٦٦.	٤١٤٥	٢٩٥١٥	٢٢١٦٦٣	قطاع التموين والتجارة
٪٢٧	٥٣٧٢٣	٦٦٧٥	٤٧.٤٨	١٩٥٧٩٩	قطاع المال والاقتصاد
٪٢	٢.٠٩٨	١٧٥٩	١٨٣٣٩	٩٩٣٥١.	قطاع الإسكان والتشييد
٪٥	١.٢٧٧	٩٣.	٩٣٤٧	١٨٧٩١٣	قطاع الخدمات الصحية
٪٤.	١٦٥٤	٢.٠	١٤٥٤	٤١٥ ٨	قطاع الثقافة والإعلام
٪٢١	٢٦٧٥٣	٣٣٥٨	٢٣٣٩٥	١٢٤٥٨٧	قطاع السياحة والطيران
٪٢	٦٣٨.	٤٥٣	٥٩٢٧	٣١٦٨٦٦	قطاع النفع والأمن والعدالة
٪٦	٣٤٨,٥٠٨	٤٩,٢٩٦	٣٩٩,٢١٢	٥٦٣٨,٠٦٨	

(٢١) تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن حساب ختامي هيئات القطاع العام عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ ص

ويتضح من هذا البيان أن العائد المحقق من الاستثمارات المالية لكل من قطاع الزراعة والرعى وقطاع الصناعة وقطاع الكهرباء وقطاع الإسكان وقطاع الخدمات الصحية وقطاع الدفاع والبالغ جملة استثماراتها المالية ٤٧٨٠,٠٩٥ مليون جنيه بنسبة ٨٥٪ من جملة استثمارات هيئات القطاع العام تراوحت نسبته بين ٢٪، ٥٪.

وتقدر إحدى الدراسات أن معدل النمو في إنتاج القطاع العام (غالباً باستبعاد البترول وقناة السويس) خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لم يزد عن ٣٪ سنوياً وأن العائد على المال المستثمر قد انخفض من ٧,٥٪ في سنة ١٩٧٥ إلى ٤,٨٪ في سنة ١٩٨٥ وأن الطاقة المعطلة في هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥٪ من إجمالي الطاقة المتاحة في أوائل أو منتصف الثمانينات. وذلك من دراسة أوضاع ١٥ شركة قطاع عام. وقدر حجم المخزون من المنتجات النهائية في شركات الصناعة بحوالى ٣٦٪ من الإنتاج بسعر التكلفة.

وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الدائى إلى جملة الأموال المستثمرة في القطاع العام ككل حتى بلغت ٢٨٪ كما بلغت نسبة المديونية الكلية ٢٥٠٪ على مستوى القطاع العام^(٢٢).

وقد ساهمت شركات القطاع العام في المشروعات المشتركة رغم وجود طاقة عاطلة عند بعضها وتراكم حجم المديونية، ولم تحصل على عائد يتجاوز ٢,٥٪ سنة ١٩٨٥ حسب تقدير الجهاز المركزى، للمحاسبات.

(٢٢) مركز البحوث والدراسات التجارية- تجارة القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ١٢، ٥١، ٥٢، ٥٤.

ويبين الحدود لثاني لبيانات لأساسه عن تقصاع العام لخمس سوت فعبية

٨١ ٨٢ ٨٥ ١٩٨٦ ٢٣٣

القيمة بالمليون جنيه

٨٦-٨٥	٨٥-٨٤	٨٤-٨٣	٨٣-٨٢	٨٢-٨١	البيانات
٣٩٣	٣٩٣	٣٩١	٣٩٣	٣٩٣	عدد الشركات
٧٢.٨	٦١٣.	٥٨٢.	٥٢.٧	٤٥٧٩	رأس المال
					قاعدة الملكية (بعد خصم العجز المرحل)
٢.٥٣٢	١٧٣٧١	١٥٩٦٠	١٤.٨.	١٢٢٢٦	إجمالي الأموال المستثمرة
٧٣١٩٧	٦.٢٥٢	٥٢٢٤٨	٤٤٥٥.	٢٧٩.٦	أصول ثابتة
١٤٥١.	١١٥.٨	١.٦٨٩	٩.٦٩	٧٣١٩	إيرادات النشاط الجاري
٢٥٢٩٦	٢٢١.٣	١٩٦٩٣	١٧٢٤٩	١٥٦١٢	القيمة المضافة
٧٨٢٢	٦٨.٧	٥٧٣.	٤٩٦٤	٤٣٨.	الأجور
٣٣٦٦	٣.٩٣	٢٦٨٤	٢٢٦٤	١٩٨٦	الفوائد
٢٣٩٦	١٨٢٩	١٥٢.	١١٨٦	٩٥١	الفائض القابل للتوزيع (قبل خصم الضريبة)
١٨٣٧	١٧٧٤	١٦٣٦	١٤٨٩	١٣٣٥	فائض الحكومة
٧٣٩	٧١٥	٦٥.	٦٤٨	٥٨٤	حسائر العام
٢٩١	١.٨	٢٩٧	٢٧٤	٢١٧	عدد الشركات الخاسرة
٨.	٧٧	٨.	٨٨	٩٢	إجمالي الخسائر المرحلة
١٤٢٤	١١٩٣	١.٨.	٧٣٢	٤٩١	

(٢٣) مستقبل لقطاع العام والتنمية مهندس محمد عبدالوهاب ص ٣٣.

جماعة حرجى المعهد قومى للإدارة العامة لكتاب الحادى ولعشرون (الإدارة وتخديات التنمية).

ولم تزد نسبة القطاع الخاص عن ربع الاستثمار القومي من الستينيات حتى اتسعينات. ويبين الجدول التالي المتوسط السنوي للاستثمارات الاستثمارية في المراحل الزمنية الأربعة موزعاً بين القطاعين العام والخاص (٢٤):

(القيمة بالمليون جنيه)

الإجمالي	القطاع الخاص		القطاع العام		المرحلة
	%	قيمة	%	قيمة	
٣٦٧.٩	٦,٦	٢٤.١	٩٣,٤	٣.٤٣.٨	١٩٦٦/٦٥ - ٦٥/٦٤
٣٥٩.٩	١,٥	٣٧.٧	٨٩,٥	٣٢٢.٢	١٩٧٣ - ٦٧/٦٦
٢٤٨٦.٥	١٨,٥	٤٦.٦	٨١,٥	٢.٢٥.٩	١٩٨٢ /٨١ - ١٩٧٤
٧.٩٩.٤	٢٥,٢	١٧٨٩.٩	٧٤.٨	٥٣.٩.٥	١٩٨٧/٨٦ - ٨٣/٨٢
					مستهدف
٩١٦٣.٣	٣٩,٣	٣٦.٠٠٠	٦,٧	٥٥٦٣.٣	١٩٩٣/٩٢ - ٨٨/٨٧

يتضح من هذا الجدول مدى تطور القطاع العام في مصر وتزايدته وقد كان لا يزيد عن ٢٦٪ سنة ١٩٦٢/١٩٦١. أى قبل التأميم مباشرة ليصل إلى ٩٣,٤٪ سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٤ ثم ٧٤,٨٪ سنة ١٩٨٢ ١٩٨٦. وواكب هذا تزايد خسائر القطاع العام كما يتبين في الجدول السابق.

(٢٤) تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار سنة ١٩٨٥ ص ٥١. الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عامها الأول ص ٢٧٢، ص ٣١. سنة ١٩٩٠/٨٩ م.